أثر مؤتمر داكار في تعزيز التعاون العربي – الافريقي
١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦

أ.م.د. لمياء صفاء حسن

ثانوية التفوق للمتفوقين

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد / الكرخ الثانية

laymasafaa@gmail.com

٠٧٧٣١٨٤١٠٧٧

أثر مؤتمر داكار في تعزيز التعاون العربي – الافريقي ١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦

أ.م.د. لمياء صفاء حسن

الملخص:

افتتح في داكار عاصمة السنغال مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والافريقية بتاريخ ١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦, الذي مهد لعقد اول مؤتمر قمة عربي افريقي مشترك في التاريخ، ولا شك ان اللقاء العربي الافريقي الجديد يأتي في مرحلة متميزة من مراحل النضال العربي الافريقي، من اجل البناء والتقدم، إذ سقط النفوذ الاسرائيلي في القارة الأفريقية، بفضل التطور الذي طرأ على العلاقات العربية الافريقية، والدعم الافريقي المساند للعرب بعد انكشاف النوايا الحقيقية التي يغمرها الكيان الصهيوني لوحدة افريقيا وامن شعبها، وبذلك توجتْ قرارات مؤتمر داكار في تعزيز عمل المؤسسات الاقتصادية العربية الافريقية المشتركة، وتطور الدعم المادي والمعنوي والسياسي الذي تقدمه الدول العربية لقارة افريقيا.

في ضوء ذلك، قُسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسة، تطرق المحور الاول، الحوار العربي-الافريقي بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والذ كان الغرض منه مواجهة التغلغل الصهيوني في افريقيا، بينما تناول المحور الثاني، المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الاول في داكار ١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦، وتتبع المحور الثالث اهم قرارات المؤتمر الوزاري الاول العربي الافريقي وتضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها عن طريق عرض تفاصيل مؤتمر داكار.

الكلمات المفتاحية: الجامعة العربية، منظمة الوحدة الافريقية، مؤتمر داكار.

The Impact of the Dakar Conference on Strengthening Arab-African Cooperation

April 19–22, 1976

Asst. Prof. Dr. Lamia Safaa Hassan

Ministry of Education / General Directorate of Education, Baghdad / Al-Karkh Second

laymasafaa@gmail.com

Abstract:

The Conference of Foreign Ministers of Arab and African States was inaugurated in Dakar, the capital of Senegal, from April 19 to 22, 1976. This conference paved the way for the first-ever joint Arab-African summit in history. Undoubtedly, this new Arab-African meeting came at a critical stage in the Arab-African struggle for progress and development. During this period, Israeli influence in Africa declined due to the evolution of Arab-African relations and the African support for Arab causes, following the exposure of the

true intentions of the Zionist entity regarding Africa's unity and the security of its people. The resolutions of the Dakar Conference crowned these efforts by strengthening the work of joint Arab-African economic institutions and advancing the material, moral, and political support provided by Arab states to the African continent.

In light of this, the study is divided into three main sections. The first section addresses the Arab-African dialogue between the League of Arab States and the Organization of African Unity, which aimed to confront Zionist infiltration in Africa. The second section examines the first Arab-African Ministerial Conference in Dakar (April 19–22, 1976). The third section reviews the most important resolutions of the first Arab-African ministerial conference. The conclusion summarizes the key findings derived from the detailed presentation of the Dakar Conference.

Keywords: Arab League, Organization of African Unity, Dakar Conference.

اولاً: الحوار العربي الافريقي:

أطلق على ذلك العهد الجديد للعلاقات العربية– الافريقية مصطلح (الحوار العربي الافريقي)، الذي شاع في الاوساط الفكرية العربية، وهو حوار متبادل في مدة زمنية ارتبطت بخصائص واوضاع معينة، طرفاه (جامعة الدول العربية)[١] (ومنظمة الوحدة الافريقية)[٢] ، جاء ذلك الحوار كمحصلة لعدد من التطورات التي قادت في النهاية الى بدئهِ.

بناءً على ذلك، سعت الدول العربية لإيقاف النشاط الصهيوني بعد تغلغله في كافة ارجاء القارة الافريقية، وفي شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، اذ سارعت لوقوف بوجه ذلك التغلغل لغرض استمرار فرض العزلة السياسية والاقتصادية على (اسرائيل) في المجال الدولي[٣].

وفي جانب اخر، ثمة عوامل أخرى لها دوراً بارزاً في اسناد تلك المجابهة من ضد التغلغل (الاسرائيلي) في افريقيا، منها الازمة الاقتصادية التي عانى منها الكيان الصهيوني عقب حرب عام ١٩٦٧، نتيجة للأعباء التي تحملها لارتفاع تخصيصاته في الميزانية العسكرية، فضلاً عن ذلك تمويل (اسرائيل) للمشروعات التي مهدت لتغلغلها في افريقيا، اذ اعتمدتْ في ذلك على البنوك الاجنبية والاسرائيلية التي تمدها بالمنح والقروض التي تقدمها الاخيرة الى الدول الافريقية، مما سبب في اعاقة مخططاتها لتغلغل بشكل جدي في حالات متعددة [٤].

فضلاً عن ذلك، اكتشفتْ الحكومات الأفريقية ان المشروعات الاسرائيلية في افريقيا قد مارستْ اساليب غير مشروعة وشكلتْ خطراً على اقتصاد الدول الافريقية، وذلك الشيء طبيعي باعتبار ان مطمع (اسرائيل) جزء لا يتجزأ من مطامع الاستعمار الجديد في افريقيا(٥).

في ضوء المُعطيات السابقة، يمكن القول ان الدول الافريقية خاضتْ صراعاً ثلاثي الابعاد ضد التخلف من ناحية وضد التبعية من ناحية ثانية، وضد الاستعمار التقليدي والحديث من ناحية ثالثة، وفي جميع تلك الميادين كانت لإسرائيل وجود واضح، أكد حقيقة ارتباطها بالمعسكر الاستعماري المعادي لحركة التحرر الوطني الافريقي، ومن ناحية اخرى، ادركتْ الدول الافريقية حدود المعونة التي تتلقاها من اسرائيل ومدى قلتها ونسبتها، اذا ما قورنت بحجم مشكلات التخلف المعقدة التي تتفاقم مع الوقت في غالبية تلك الدول الافريقية، اذ بات من الواضح ان اسرائيل تمثل وسيطاً استعمارياً ملائماً من اجل استمرار ظاهرة التبعية وثبيت روابط السيطرة والاستغلال (٦).

ومن ابرز التطورات التي قادت الى بدء الحوار العربي– الافريقي، هو الموقف التي اتخذتها الدول الافريقية بقطع اكثر من عشرين دولة منها علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع (اسرائيل) منذ عدوان الخامس من حزيران الى تشرين الاول ١٩٧٣(٧)، وهنا تبلور الموقف الافريقي واتساع ابعاده، لاسّيما بعد ان استخدمت الدول العربية النفط سلاح في معركتها ضد (اسرائيل) مما فرض عليها اتخاذ قرارات تتعلق بالإنتاج والتسويق، فضلاً عن اتخاذ دول أعضاء (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط– آوابك Organization of Arab Petroleum Exporting Countries-OAPEC)(٨)، قرارات برفع الاسعار فظهر عاملان يمثلان نقطة البدء في الحوار العربي الافريقي **اولهما:** قرار اتخذته الدول المنتجة للنفط في تشرين الاول ١٩٧٣ " **ان الدول التي تساند العرب مساندة فعالة او تتخذ اجراءات مهمة ضد اسرائيل لحملها على الانسحاب، فأنها لن تضار من تخفيض انتاج النفط وسوف يستمر تزويدها به كما كان من قبل التخفيض**"، **ثانيهما:** قرار اصدره مجلس وزراء منظمة الافريقية في تشرين الثاني ١٩٧٣ بأجراء الاتصالات مع الدول العربية عن

طريق الجامعة العربية، وامكانيات تخفيض تلك الاثار، وتشكيل لجنة من (سبع دول)[٩] لأجراء تلك الاتصالات[١٠].

عجلت تلك الاصداء الى الاستجابة السريعة من الجانب العربي، اذ قام بتوجيه الشكر للدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع (اسرائيل)، كما وضع مؤتمر الجزائر المنعقد في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٣ الاسس الجديدة لتضامن والتعاون العربي الافريقي، والسعي لأنشاء المصرف العربي للتنمية في افريقيا بهدف دعم الدول الافريقية في مجالات التنمية وتعزيز نضالها ضد الصهيونية والعنصرية والاستغلال الذي مارسته الاحتكارات متعددة الجنسية لثرواتها، اذ جاء تأسيس المصرف العربي للتنمية في افريقيا تقديرا للموقف الذي اتخذته غالبية الاقطار الافريقية في نصره الحق العربي في فلسطين وقطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) اذ بلغ راس المال للمصرف في البداية حوالي (٢٣١) مليون دولار ، اذ نجد ان عدد غير قليل من الدول الافريقية قد تمتع بقروض المصرف العربي للتنمية الافريقية وبفوائد زهيدة ولأجل طويلة ،اذ ساعدت تلك القروض الدول الافريقية المشمولة بها على التغلب على العديد من الصعوبات الاقتصادية وساعدت على تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية ، فضلا عن اقامة المؤسسات الثقافية وغير ذلك من مظاهر التقدم الاقتصادي والاجتماعي[١١]، ذلك المصرف كان الرد الوحيد على مشكلتين كبيرتين، واجهتها الجامعة العربية هو الاسراع في ايصال المعونة العربية لأفريقيا ومسألة مراجعة النظام الدولي لتسعير النفط [١٢].

في ضوء ذلك، وافق مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط ٢٦-٢٩ تشرين الاول ١٩٧٤، على عقد مؤتمر قمة للدول العربية والافريقية على ان يحوي المشاورات المتعلقة بين الامناء العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، ونظراً بذلك تمخضت عدة اجتماعات لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اثناء دورته التي عقدت في اديس ابابا عام ١٩٧٥، اذ اتخذت قرارها بتشكيل (لجنة١٢) الافريقية، وضمتْ كلًا من (مصر – السودان – الجزائر – زائير – السنغال – سيراليون – تنزانيا – بوتسوانا – غانا – بوروندي – الكاميرون – مالي)، لتعزيز اتصالها بجامعة الدول العربية بدلاً من اللجنة السابقة التي كانت تعرف باسم لجنة السبعة، وعليه قامت الجامعة العربية اثناء اجتماعها في

تموز عام ١٩٧٥ في القاهرة بتشكيل (لجنة الاثني عشر العربية)[١٣]، إذ تم اقتراح الصيغة الموحدة لمشروع الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الافريقي، لعرضه امام المؤتمر الوزاري المشترك[١٤].

توالت عملية التنسيق الثنائي في نطاق الحوار، من اجل تعزيز مسيرة التعاون العربي الافريقي للوصول للأهداف المشتركة، اذ التقت نخبة واسعة من الشخصيات العربية والافريقية في ندوة الخرطوم في السودان في شهر كانون الثاني ١٩٧٦، لدراسة صيغ التعاون الفعال في الميادين المختلفة، كان ذلك مؤشراً لوثوق الارتباط وسبباً في النجاح في معالجتها للعقبات التي تعترض طريق التعاون العربي الافريقي والذي رسم مستقبل علاقاتهم [١٥].

ثانياً: المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الاول في داكار (١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦)

عقب انتهاء المشاورات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية واجتماعات الاجهزة سواء بشكل مستقل او بشكل مشترك، أتخذ قرار بعقد اول مؤتمر مشترك لجميع وزراء الدول العربية والافريقية في داكار عاصمة السنغال ابتداء من التاسع عشر- الثاني والعشرين من نيسان ١٩٧٦، يحتوي جدول اعمال المؤتمر على موضوعين الاول اقرار وثيقة (اعلان برنامج عمل بشأن التعاون العربي الافريقي) والثاني يشمل تحديد موعد اجتماع مؤتمر القمة العربي الافريقي [١٦].

حضر الاجتماع كأعضاء اصلين مثلو (٥٤) دولة عربية وافريقية وممثلو جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الفلسطينية على النحو التالي (١٩) عضو في جامعة الدول العربية [١٧]، (٣٥) عضو في منظمة الوحدة الافريقية[١٨]، فضلاً عن ممثلي حركات التحرر الافريقية والمصرف العربي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بصفة مراقبين[١٩].

يمكن القول ان جميع الدول العربية حضرت الى المؤتمر عدا جمهورية اليمن الشمالية، اما عن الجانب الافريقي تغيب عن الحضور اربع دول هي انغولا، ملاوي، غينيا، وغينيا الاستوائية، امتنعت انغولا عن الحضور بسبب عدم اعتراف السنغال بالحركة الشعبية

لتحرير انغولا، اما غينيا فكانت بسبب تردي علاقاتها مع السنغال، اما بالنسبة لملاوي فأن مواقعها ترتبط بالقوى الاستعمارية والصهيونية والعنصرية كانت الحائل امام حضورها، في حين لم تبرر غينيا الاستوائية سبب عدم حضورها للمؤتمر[٢٠].

نستدل من ذلك الاجتماع ان اللقاء العربي الافريقي الذي انعقد في تلك المرحلة المهمة التي تمر بها كل من الامة العربية والقارة الافريقية، انه قادر على تكوين التلاحم العربي الافريقي العريق وترجمته بصورة اوضح الى واقع ملموس وعطاء متزايد في مرحلة النضال العربي الافريقي.

وبهذا الصدد، تجلَّتْ اهمية العلاقات التي تربط العرب والإفاقة عن طريق الكلمة التي القاها الرئيس السنغالي (ليوبولد سنغور (leopld senghor ١٩٠٦- ٢٠١٩)، عند افتتاحه للمؤتمر، إذ اعلن ان للتعاون العربي الافريقي قيمة تاريخية واستراتيجية يجب ان تعمق وتستمر، وذكر ان المؤتمر الحالي يعد ظاهرة تاريخية للكفاح العربي الافريقي المشترك حيال التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي[٢١].

كما دعا الى وجوب تحقيق تكامل هرمي عن طريق التقارب بين ثلاث اطراف، اذ يتوفر التقدم والتكنولوجيا لدى اوروبا والاموال لدى العرب، والمواد الخام لدى افريقيا، واقترح ان يكون للمؤتمر جهاز دائم مؤلف من ثلاث لجان في المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية وتصبح تلك اللجان دائمة تعقد اجتماعاتها بصفة دورية، من اجل الاعداد لمؤتمر الوزراء المشترك[٢٢]، كما اوصى بان يعقد مؤتمر الوزراء المشترك مرة كل عام، واجتماع لرؤساء الدول العربية والافريقية مرة كل عامين، كما اوصى بإقامه محكمة عربية افريقية للمصالحة والتحكيم تكون مسؤولة عن تسوية اي خلاف يحتمل ان يحدث بين دول الاعضاء في المؤتمر العربي الافريقي[٢٣].

في السياق نفسه، تطرق الشيخ (محمد بن مبارك ال خليفة) وزير خارجية البحرين ، ممثلاً عن الجانب العربي في المؤتمر، إلى ان التعاون العربي الافريقي لا يمثل حدثاً طارئاً؛ بل يستند إلى ضرورة ثقافية وحضارية ومواجهتهم لمخاطر مشتركة تعرضوا ولا يزالوا يتعرضون لها، واكد ان القوى العنصرية الاسرائيلية تحاول افشال التعاون العربي الافريقي[٢٤]

كما وردت نفس الاشارات السابقة في كلمة (محمود رياض) الامين العام للجامعة العربية ذكر ان العالم العربي والافريقي تربطهما قضايا كفاح مشتركة ترتكز على اساسين هما تحرير الارض المحتلة سواء في العالم العربي او في افريقيا والكفاح ضد العنصرية في جنوب افريقيا واسرائيل، كما حذر الامين العام للجامعة العربية من زيارة (جون فورستر John Vorster) [٢٥]، رئيس وزراء جنوب افريقيا (لإسرائيل) وقال انها تنبئ عن ابعاد جديدة وخطيرة يجب ان ينتبه اليها العرب والإفاقة او ان قوى خارجية اجنبية تحاول التشكيك في حقيقة التقارب العربي الافريقي المشترك[٢٦].

اما كلمة المجموعة الافريقية، القاها وزير خارجية ليبيريا (سيسيل دينيس Cecil Dennis ١٩٣١- ١٩٨٠) رئيس دورة المنظمة حينذاك، اذ اشار فيها لما ذهب اليه الامين العام للجامعة العربية في كلمته من ارتباط من اجل تحرير افريقيا والدول العربية من السيطرة الاستعمارية، ولتأكيد على الارتباط العربي- الافريقي ووجوب احباط المخططات الاستعمارية والصهيونية والعنصرية كافة ، كما اشاد بالدور الذي تمارسه الجامعة العربية التابعة لها، عن طريق تقديمها للعون الاقتصادي والسياسي الفعال للدول الافريقية[٢٧].

على الرغم من الاتفاق العام على مبدأ التعاون العربي- الافريقي في صورته النهائية، الا انه يتضح جلياً من خلال سير جلسات المؤتمر ان ثمة بعض التلكؤ الواضح من جانب بعض الدول الافريقية يفهم منه عدم رغبتها في السير بالتعاون العربي- الافريقي الى غاياته النهائية الذي يقرره فيه (اعلان برنامج عمل التعاون العربي- الافريقي)، نستدل من ذلك ان بعض تلك الدول الافريقية لا تستطيع ان تقول صراحة انها لا ترغب في الالتزام بالاجتماع العربي الافريقي، وفي الوقت نفسه تريد مجاملة بعض الاتجاهات المعادية لذلك التعاون، ومن دون ريب انها تسعى الى وضع عدة معوقات لعرقلة او تعطيل خطوات السير المقررة.

وفي السياق نفسه، اثيرت بعض القضايا في كلمات وخطب بعض الدول الافريقية، موضوعات تتعلق بالعروبة ودور وأهداف العرب في افريقيا، وعلاقة العروبة والاسلام بالتعاون العربي الافريقي، إذ سبق استغلال تلك الافكار ولاسيما في اثناء الدعم العربي لحركات التحرير الافريقية، وذكرت الدوائر الاستعمارية والصهيونية ان العرب يمثلون

استعماراً جديداً، وان الهدف من ذلك هو نشر الاسلام ومحاربة الاديان الاخرى في افريقيا، سبق ان انبرى العرب لتفسير وتوضيح اهدافهم القومية والسياسية وابطال تلك الدعايات الهادفة لإفساد التعاون العربي الافريقي [٢٧].

من جانب آخر، أثيرت قضية المعونات الاقتصادية العربية وقيمتها واثارها في اوضاع افريقيا، إذ اشارت حكومة السنغال إلى عدم كفاية الاعانات التي تقدمها الدول المنتجة للنفط الى الدول الافريقية، نتيجة ارتفاع اسعارها النفط ، الا ان الجهود التي بذلتها الدول العربية عن طريق المؤسسات الاقتصادية والمالية كالمصرف العربي للتنمية وصناديق التعاون التي اقامتها جامعة الدول العربية والمبالغ التي قدمتها كان دليلاً كافياً وباعتراف بعض الوفود الافريقية وسكرتيرة منظمة الوحدة لدحض تلك الادعاءات[٢٨].

بيد أنَّ بعض الدول الافريقية رأت الفرصة سانحة لتصفية حسابات، او لفتح باب يؤدي لشرخ العلاقات العربية –الأفريقية داخل المؤتمر، ومن تلك القضايا هو البيان الذي ألقاه وزير خارجية اثيوبيا حول الموقف الخاص في ارتيريا والمساعدات المقدمة من الدول العربية لجبهة التحرير الارتيرية، ومحاولة عد تلك السياسة مقررة لتقسيم القارة الافريقية والاعتداء على سيادتها واستقلالها[٢٩].

من جانبها، اوضحتْ الجامعة العربية موقفها كمنظمة اقليمية تتمتع بعضويتها كل الدول العربية المستقلة، اذ اعلنت في قراراتها التي اتخذتها منذ اللحظات الاولى لقيامها عام ١٩٤٥، على اهمية تحرير الدول من السيطرة الاستعمارية والعمل على التشجيع ذلك بكل الامكانات[٣٠].

وثمة محددات اخرى، دفعتْ الدول العربية لتقديم المساعدة والدعم لجبهة التحرير الارتيرية، منها النشاط الاسرائيلي حول الساحل الارتيري، الذي اثار قلقاً عربياً حيال امن البحر الاحمر، والذي يعد جزءً من حفظ الامن الدولي[٣١].

من جانب اخر، تقدمت ساحل العاج وغانا، بطلب حذف كلمة (الصهيونية) من البيان الختامي لأنها تمثل العنصرية بأشكاله كافة ، إذ رفضت كل الدول الافريقية ذلك التعديل عدا (زائير) التي ايدته مؤقتاً ثم سحبت تأييدها في اخر لحظة، بيد أن ساحل العاج وغانا اصرتا على تثبيت تحفظهما في المحاضر اثناء جلسة الختام[٣٢].

يظهر ان مواقف الجامعة العربية بدأت واضحة في مؤتمراتها المحلية والدولية المناهضة للسياسة العنصرية التي تتبعها النظم العنصرية في جنوب افريقيا ضد الوطنين الإفاقة.

كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها المرقم (٣٣٧٩) في العاشر من تشرين الثاني ١٩٧٥، ان الصهيونية تمثل شكل من اشكال العنصرية، كما ايدتها الدول الافريقية التي أدانت الصهيونية باعتبارها شكلاً من اشكال التميز العنصري[٣٣].

وفي الصدد نفسه، قدمت تنزانيا بتعديل، اكد على وجوب حذف الاشارة الى (مؤتمر لاهور الاسلامي) [٣٤]، على اساس الاشارة في الاعلان هو للأحكام الاقتصادية وتصفية الاستعمار في مؤتمر لاهور وليس هناك معنى ديني، ومع ذلك عدل الوفد التنزاني عن التمسك بالتعديل[٣٥].

استناداً الى ما سبق ان رأي دولة تنزانيا فيه نوع من الصحة، لان مؤتمر لاهور الاسلامي، وما ترتب عليه من نتائج وتوصيات كانت ابرزها المساندة الكاملة والفعالة لمصر، سوريا، الاردن، والشعب الفلسطيني لاسترداد جميع اراضيه، وعد منظمة التحرير الفلسطينية المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما ادانه المؤتمر الدول التي تقدم الدعم العسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني.

وفي خضم تلك التطورات، نجح المؤتمر في تطويق تلك المناقشات، اذ تعاونت الاغلبية العربية الافريقية على وضع المؤتمر ومناقشاته في الطريق الصحيح للتعاون وتم مناقشة المعونات الاقتصادية العربية وقيمتها واثارها في أوضاع أفريقيا، واكد اعضاء الجامعة العربية بزيادة رأس المال في كل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والصندوق العربي للقروض والصندوق العربي للمعونة الفنية التابعة لجامعة الدول العربية، وفي ختام المؤتمر انتهى بقبول اصدار وثيقة التي عرفت باسم (وثيقة داكار) أو (**الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربي الأفريقي**) بعد الموافقة عليها وبعد اجراء بعض التعديلات وتم اقرارها في اول مؤتمر عربي أفريقي بالقاهرة [٣٦].

كما اصدر المؤتمر قرار بأن يجري سكرتير منظمة الوحدة الافريقية والامين العام لجامعة الدول العربية، الاتصالات اللازمة لوضع الدراسات الضرورية لتنفيذ مشروع الاعلان

وبرنامج العمل على ان تعرض نتائج تلك الدراسات على لجنة الاربعة والعشرين [٣٧]، وذلك لتقديمها الى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية والافريقية الذي سيسبق مؤتمر القمة الافريقي[٣٨].

ثالثاً: قرارات المؤتمر الوزاري الاول العربي الافريقي في داكار ١٩-٢٢ نيسان ١٩٧٦

حدد مؤتمر داكار اطار العمل الجماعي والفردي للدول العربية والافريقية في ميدان التعاون العربي الافريقي، اذ اورد المشروع مبادئ التعاون السياسي والاقتصادي، اذ تضمن النقاط الآتية:[٣٩].

١. احترام سيادة جميع الدول العربية والأفريقية وسلامتها ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي.
٢. المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
٣. تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية.
٤. الكفاح المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورها من اجل السلام والامن الدوليين.
٥. نبذ العدوان وعدم شرعية ضم الاراضي بالقوة.
٦. الحفاظ على المصالح المتبادلة على اساس المعاملة بالمثل والمساواة.

اما برنامج العمل المقترح، فقد تحدد في ميادين اربعة رئيسة تتعهد الدول العربية والافريقية بتنمية علاقاتها فيها على المستويين الثنائي ومتعدد الاطراف، على اسس من التعاون الشامل طويل الاجل[٤٠]. من تلك الميادين :

أ- **ميدان التعاون السياسي والدبلوماسي:** إذ اشار برنامج العمل الى خمس نقاط مهمة في هذا الصدد، وهي الالتزام بسياسة عدم الانحياز، وإدانة الاستعمار والتفرقة العنصرية والصهيونية وسائر اشكال التمييز العنصري والديني، ولاسيما في افريقيا وفلسطين والاراضي العربية المحتلة، فضلاً عن مساندة القضايا القومية الافريقية والعربية وتنسيق العمل العربي الافريقي في المجال الدولي ومواصلة تقديم المساندة لحركات التحرير العربية الافريقية[٤١].

ب- **ميدان التعاون الاقتصادي:** استهدف البرنامج تحقيق التكامل الاقتصادي على اوسع نطاق بين الدول العربية والدول الافريقية، وعن طريق توسيع وتكثيف التعاون وتقويته في مجال التجارة، التعدين، الصناعة، الزراعة، الطاقة، الموارد المائية، النقل والمواصلات، ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية واخيراً التعاون المالي(٤٢).

ومن اوجه التعاون الاقتصادي العربي الافريقي في نطاق جامعة الدول العربية هو (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا)، إذ كان للصندوق قَصبُ السَّبق في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية وتشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية للدول المنتجة للنفط في التنمية وذلك لتحسين تكتيك الانتاج ومسايرة العلوم الحديثة، كما ساهم المصرف في تمويل العديد من المشروعات التالية(٤٣).

١. قطاع الهياكل الاساسية: اذ تقدم المصرف ما يعادل ٥٦,٥% من مجموع عملياته.
٢. قطاع الطاقة الكهربائية والمائية: قدم المصرف بشأنه ١٠,٥% من مجموع العمليات.
٣. قطاع الزراعة: قدم المصرف ما يعادل ٢٠,٥% من مجموع عملياته.
٤. قطاع الصناعة: قدم المصرف في هذا الصدد ١٢,٥% من مجموع العمليات.

وفي ضوء ذلك، يتضح ارتفاع قيمة العمليات التي نفذها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، اي ما يعادل (١٤٣,٥) مليون دولار، اي ما يعادل نحو (٦٠%) من رأس ماله المكتتب به، اذ ساهم المصرف بـ(٢٠) مشروعاً بهبة مقدارها (١٠٠,٠٠٠) دولار وذلك يعني ان عدد الدول الإفريقية المستفيدة من مساعدات المصرف بلغ عشرين دولة(٤٤).

وفي اطار العلاقات العربية الافريقية، دعت جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الافريقية الى التعاون مع (المصرف الافريقي للتنمية) (٤٥)، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وغيرها من المؤسسات المتخصصة للبحث عن الصيغة الملائمة لتعاون اقتصادي ومالي وفني أوثق، ولاسيما عن طريق انشاء مؤسسات مالية أفريقية عربية ووضع اتفاقية عربية أفريقية تتضمن قواعد معاملة الاستثمارات(٤٦)

ت- **ميدان التعاون الثقافي والاجتماعي:** اوضح سجل البرنامج رغبة الطرفين في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب العربية والافريقية، ذلك عن طريق تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية وتوثيق اتفاقيات لتنظيم البعثات الثقافية، المهرجانات، المنح

الدراسية، وبرامج التدريب والرياضة، والتعاون في ميدان الوسائل الاعلامية كالصحافة ووكالات الانباء والاقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتلفزيون، وتبادل المعلومات والخبرات، وحل المشاكل الاجتماعية مثل توطين البدو(٤٧).

ث- **ميدان التعاون العلمي والفني:** ركز مشروع البرنامج على تعزيز وتنسيق الابحاث، عن طريق تبادل المعلومات العلمية والفنية والدراسات، وتعزيز التعاون الفني المشترك في ميادين المنح والتدريبة والجامعية، ودعم الخبراء واعطاء الاولية للخبراء العرب والإفاقة على غيرهم في حالة تساوي المؤهلات والخبرات(٤٨)

فضلاً عن تلك الميادين الاربعة للتعاون العربي- الافريقي ورد في برنامج عدة توصيات لتعزيز التعاون الجماعي بصورة اوثق منها(٤٩).

أ- انشاء لجنة مشتركة دائمة على المستوى الوزاري لتقوم دورياً بمتابعة احكام ذلك الاعلان وضمان تنفيذها ولاستكشاف اية مجالات أخرى للتعاون.

ب- أن يمنح كل طرف صيغة المراقب الى الطرف الاخر في اجتماعات كل منظمة عند مناقشة موضوعات ذات اهمية مشتركة.

ج- أن تنشئ كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في اسرع وقت ممكن تمثيلاً لدى السكرتارية الاخرى بهدف المحافظة على علاقات العمل بطريقة وثيقة دائمة في تطبيق التعاون العربي الافريقي.

د- دعوة المؤسسات العربية والافريقية المتشابهة في جميع المجالات لاتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لأقامه علاقات عمل وثيقة من شأنها تسهيل التعاون وتنسيق أوجه نشاطها.

الخاتمة

لا ريب ان اقرار وثيقة اعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربي الافريقي، من حيث الوزن السياسي، عد من اهم الوثائق العربية الافريقية، باعتباره اول لقاء مشترك على المستوى الوزاري، اذ ادى الى تقارب وجهات النظر بشأن التعاون بينهم، كما تجسد بوضع الصيغ الكاملة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما انه ضم نحو (٥٤) دولة عربية وافريقيا تشكل نحو (٤٠%) من مجموع اعضاء الامم المتحدة، يمكن القول انها في الحقيقة اول مجموعة اقليمية متجانسة في المنظمة الدولية، فلم يسبق لمنظمتين اقليميتين توقيع مثل تلك الوثيقة من حيث الشكل والمضمون.

أمّا من الناحية السياسية , فقد عززت المساعدات العربية للدول الافريقية روابط الكفاح المشترك العربي الافريقي ضد الصهيونية والتفرقة العنصرية ، اذ تجلى النضال العربي الافريقي المشترك على الصعيد الدولي في المواقف الموحدة التي اتخذتها معظم الاقطار العربية والافريقية ضد المشروعات الصهيونية ، ودعم المطاليب والحقوق العادلة للبلدان النامية ، ولاسيما في اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية العربية – الافريقية .

ثمة مآخذ التي يمكن رصدها حول برنامج التعاون العربي –الافريقي، هو تلك الصياغة الضعيفة للمبادئ التي جاء بها البرنامج حول التعاون السياسي والاقتصادي التي حددت في بداية البرنامج، حيث تلك المبادئ لا تنسجم تماماً مع طبيعة العلاقات العربية والافريقية، باستثناء المبدأ الخاص بـ(الكفاح المشترك)، اما بقية المبادئ فهي لا ترتفع الى مستوى علاقات الصداقة والاخاء العربي الافريقي، بل بالعكس كأنها جاءت بعض تلك المبادئ بين كفتين عدوتين ومتنازعتين ارادا الاتفاق حول عدم اعتداء بعضهما على البعض الاخر، فليس ثمة تهديد قائم او منتظر من اي من الجانبين العربي او الافريقي، سيادة اراضي او موارد الجانب

ومن جانب اخر، ان الاعلان وبرنامج العمل اكد على التعاون الاقتصادي اكثر من تأكيده على مجالات التعاون السياسية والدبلوماسية، مع ان التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية يعد تتويجاً للتعاون السياسي والدبلوماسي، الا ان توثيق التعاون السياسي والدبلوماسي يعد امراً حيوياً في حالة تعثر التعاون الاقتصادي

ويمكن القول كذلك ان برنامج العمل في مجمله ليس برنامجاً تنفيذياً، وانما يمكن اعتباره خطة تحمل افكاراً عامة للتعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ان من الصعب الاعتماد على ذلك البرنامج وحده لتوثيق العلاقات العربية الافريقية، فالأمر يقتضي تحديداً ادق واشمل للخطوات التنفيذية التي تكفل تحقيق تلك الافكار، ولاسيما ان البرنامج قد وضع في غياب الدراسات العلمية والميدانية لواقع العلاقات العربية الافريقية، كما لجأ الى استخدام المصطلحات بدون ان يضع لها تعريفات محددة مثل تعابير (تعاون، تنسيق، توثيق، مساندة، تضامن ومصالح مشتركة، تقدم شامل، تعاون انمائي)، مما يؤدي لحدوث خلافات حول معناها الحقيقي في المستقبل

ومع ذلك لا يمكن تجاهل ما جاء به الاعلان وبرنامج العمل من مبادئ عامة متفق عليها، مثل الكفاح العربي الافريقي المشترك ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية، ومبدأ الحفاظ على مصالح الاطراف المتبادلة على اساس المعاملة بالمثل، كما انه مثل ثمرة الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٧٣ لأقامه تعاون عربي افريقي، إذ اتخذ ذلك التعاون شكلاً جماعياً، فضلاً عن ذلك فأن المؤتمر عقد في وقت حاسم يحاول فيه الكيان الصهيوني العودة الى مواقعه التي فقدها في افريقيا، كما أن المؤتمر جسد انطلاقة ايجابية أخرى في مواقف الدول الافريقية تجاه القضية الفلسطينية بدعوته لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر كعضو اصلي، هكذا اصبح التعاون العربي الافريقي بعداً من ابعاد سياسة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، وهي مهمة مشتركة تنتظر الدول العربية والافريقية سوية بعد ان ادركوا فائدة ذلك التعاون.

هوامش البحث:

(١) **جامعة الدول العربية** : هيئة عربية دولية تاست في الثاني والعشرين من اذار ١٩٤٥ ، عقب انتهاء العالمية الثانية ، عملت الجامعة على توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامنية ، من اجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الامن القومي ، تميزت الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات بانها تجمع دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضارة واحدة . للمزيد ينظر : جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ١٦٦.

(٢)**منظمة الوحدة الافريقية** : أسست في الخامس والعشرون من ايار ١٩٦٥ ، في اديس ابابا في اثيوبيا بمشاركة (٣٢) دولة افريقيا مستقلة آنذاك ، اسفر المؤتمر عن اعلان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ،هدفت المنظمة الى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الاعضاء . للمزيد: ينظر: عبد الرحمن اسماعيل الصالحي ، مصر ومنظمة الافريقية , القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٩-٢٩.

(٣)محمود متولي، رأفت غنيني الشيخ، افريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٧٧، ص٣٣٣.

(٤)عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الافريقية ١٩٦١-١٩٧٧، بغداد، دار الحرية للنشر، ١٩٨١، ٢٨١.

(٥)محبات امام الشرابي، الوجود الاسرائيلي والعربي في افريقيا، القاهرة دار المعارف، ١٩٨٢، ص٢٠٥.

(٦) نبيه الاصفهاني، التضامن العربي-الافريقي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٧، ص١٣-٢٠.

(٧)جريدة الجمهورية، (بغداد) العدد (٢٦٢٢)، ٩ نيسان ١٩٧٦.

(٨)تأسستْ في ٩ كانون الثاني ١٩٦٨، ووضعتْ كل من ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية لبناتها الأساسية، ثم أنضمتْ إليها كل من الجزائر وأبو ظبي وقطر والبحرين في ٢٤ آب ١٩٧٠، وفي ٩ كانون الأول ١٩٧١ عدل مجلس وزراء المنظمة المادة السابعة من الاتفاقية المتعلقة بشروط الإنضمام للمنظمة، وفي إثر ذلك انضمتْ كل من العراق وسورية ومصر إليها. يُنظر :طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط " أوبك "، بغداد، مطبعة دار الحرية، ١٩٧٩، ص ١٥-٢٢؛ حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، بغداد، منشورات دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤، ص ١٧١-١٨٠.

(٩)شكل مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في تشرين الثاني ١٩٧٣ لجنة تتألف من سبع اعضاء ضمت كل من تنزانيا، غانا، الكاميرون، مالي، بتسوانا، زائير، السودان، تتولى العمل على تعزيز الاتصال بين المنظمتين الإقليميتين وتمتين تعاونها الاقتصادي، وانتخب السيد منصور خالد وزير خارجية السودان رئيساً لها. للمزيد ينظر: عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(١٠) عبد الغفار رشاد، المصدر السابق، ص١٠٣.

(١١) انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية بناءً على قرارات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر عام ١٩٧٣، والذي اصبح مقره في الخرطوم عام ١٩٧٥، يهدف الى دعم التعاون الاقتصادي والمادي والفني بين الدول العربية والافريقية على شكل قروض انمائية بشروط ملائمة لمقتضيات الانماء الاقتصادي، فهو يشجع الدول العربية المنتجة للنفط، اذ عدَ مصدراً مهماً من مصادر تمويل مشاريع التنمية بهدف مضاعفة التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية والافريقية. ينظر : د.ك.و، البنك العربي الافريقي الدولي ، ملف(٢/٨٣٩) ، تسلسل (١٨٢٠٤/١) ،ص١

(١٢) علي ابو سن، انطلاقة التعاون العربي الافريقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٤٤)، ابريل ١٩٧٦، ص ٤٧-٤٨.

(١٣) تكونتْ اللجنة العربية الاثني عشر كلاً من (العراق – السعودية – سوريا – لبنان – الكويت – الامارات – تونس – ليبيا – المغرب – فلسطين– الصومال– موريتانيا).

(١٤) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٣٤٨-٣٤٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص٣٥١.

(١٦) عبد الملك عودة، مؤتمر داكار والحوار العربي الافريقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٤٥)، تموز ١٩٧٦، ص ٥٥.

(١٧) الدول العربية التي حضرت المؤتمر هي كل من: المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، السودان، الصومال، مصر، سوريا، لبنان، الاردن، العراق، الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عُمان، اليمن الديمقراطية، السعودية.

(١٨) الدول الافريقية التي حضرت المؤتمر كل من: الكاميرون، بوروندي، بنين (داهومي سابقاً)، كاب فيردي، جمهورية افريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو الشعبية، ساحل العاج، اثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، اوغندا، فولتا العليا، كينيا، ليسوتو، غينيا بيساو، ليبريا، جمهورية مدغشقر الديمقراطية، مالي، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، راوندا، ساوتومي، السنغال، سيراليون، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، زائير، توغر.

(١٩) وكالة الانباء العراقية، قسم البحوث والتقارير، انعقاد مؤتمر القمة الافريقي (الحوار العربي الافريقي...الى اين)،١٤\٣\١٩٧٧ ، ص١٧-١٨.

(٢٠) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٣٥٢.

(٢١) جريدة الجمهورية، العدد (٢٦٢٢)، ١٩ نيسان ١٩٧٦،

(٢٢) محمد علي العويني، الجامعة العربية والتعاون العربي الافريقي، مصر، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، ١٩٧٨، ص٧٤.

(٢٣) جريدة الجمهورية، العدد (٢٦٢٣)، ٢٠ نيسان ١٩٧٦.

(٢٤) مجلة رسالة افريقيا، المؤتمر الوزاري صفحة جديدة في التعاون العربي الافريقي، العدد (٥)، ١٩٧٦، ص٣.

(٢٥) ولد في ١٣ كانون الأول ١٩١٥، شغل العديد من المناصب المهمة، عرف بالتزامه الصارم بالتميز العنصري، تولى وزارة العدل وأشرف على محكمة ريفونيا التي حكمت فيها على نيلسون مانديلا بالسجن مدى الحياة. تسنم منصب رئاسة وزراء جنوب إفريقيا للمدة ١٩٦٦-١٩٧٨، توفى في ١٠ أيلول ١٩٨٣.

Crapanzano Vincen, Waiting: the Whites of South Africa. New York, Random Hous, 1985, p. 105.

(٢٦) يحيى حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص٤٨٥.

(٢٧) جريدة القبس الكويتية، العدد (١٤٠٨)، ٢٠ نيسان ١٩٧٦.

(٢٨) مجلة رسالة افريقيا، العرب وافريقيا خواطر حول مؤتمر داكار، العدد (٧)، ١٩٧٦، ص٢٩.

(٢٩) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣٠) عصام محسن الجبوري، المصدر السابق، ص٣٥٧.

(٣١) محمد علي العويني، المصدر السابق، ص٧٩، عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص٥٤.

(٣٢) مجلة رسالة افريقيا، وثائق قرارات مجلس الجامعة العربية حول القضايا الافريقية، القاهرة، العدد (٤)، ١٩٧٦، ص٣٠.

(٣٣) غسان العطية، مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية، جامعة بغداد، سلسلة دراسات فلسطينية، بغداد، ١٩٧٧، ص٩٤؛ عبد الله المحسن السلطان، البحر الاحمر والصراع العربي- الاسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص١٨٧.

(٣٤) عقد مؤتمر القمة الاسلامي الثاني في مدينة لاهور في باكستان (٢٢-٢٤ شباط ١٩٧٤)، حضر ممثلو (٣٧) دولة اسلامية بحث المؤتمر في الموقف الراهن في الشرق الاوسط، دعا المؤتمر الى اقامة سلام دائم قائم على العدل واعلنوا أن الدول الاسلامية لا يمكن أن تقبل اي اتفاق او تفاهم يقضي باستمرار الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس ووضعها تحت سيادة غير عربية. للمزيد ينظر:

احمد الرشدين منظمة المؤتمر الاسلامي، دراسة قانونية في ضوء قانون المنظمات الدولية، مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧.

(٣٥) جورج صيبور، العنصرية والمجتمع الدولي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٥)، العدد (١٨)، ١٩٩٤، ص٢٤٧.

(٣٦) سجى أكرم خليل، موقف الجامعة العربية من القضايا الافريقية (١٩٦٣- ١٩٧٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الانبار، ٢٠١٩، ص١٥٥.

(٣٧) لجنة الاربعة والعشرين، وهي مجموع لجنة الاثنى عشر العربية والاثنى عشر الافريقية والتي سبق ان ذكرت.

(٣٨) جريدة الاهرام، العدد (٣٢٦٤٠)، ٢٢ نيسان ١٩٧٦.

(٣٩) جريدة القبس، العدد (١٤١٠)، ٢٢ نيسان ١٩٧٦، جريدة الاهرام، العدد (٣٢٦٤١)، ٢٣ نيسان ١٩٧٦.

(٤٠) وكالة الانباء العراقية، المصدر السابق، ص٢١.

(٤١) جريدة الجمهورية، العدد (٢٦٢٦)، ٢٣ نيسان ١٩٧٦.

(٤٢) وكالة الانباء العراقية، المصدر السابق، ص٢٢.

(٤٣) محبات امام الشرابي، الوجود الاسرائيلي العربي في أفريقيا، القاهرة، دار المعارف للنشر، ١٩٨٢، ص٢٥.

(٤٤) أول بنك ينشأ على مستوى القارة الافريقية عام ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في (ابيدجان) عاصمة ساحل العاج، تشترك في عضويتة (٣١) دولة أفريقية من بينها خمسة دول عربية وهي مصر، السودان، الجزائر، المغرب، تونس، يبلغ رأسماله (٢٥٠) مليون دولار، وتساهم الدول العربية الافريقية بـ٤٧% من رأسماله، هدف البنك المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن توفير المساعدة الفنية للدول الاعضاء. ينظر: د.ك.و. البنك العربي والافريقي الدولي، ملف (٢\١٨٣٩) تسلسل (١٨٢٠٤\١١) ص٤٧.

(٤٥) جريدة الاهرام، العدد (٣٢٦٣٩)، ٢١ نيسان ١٩٧٦.

(٤٦) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص٧٢.

(٤٧) وكالة الانباء العراقية، المصدر السابق، ص٢٢.

(٤٨) عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص٧٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧٤.